

حدود السياسات المنتهجة للحكومة العراقية في مواجهة تنامي الصراع الطائفي 2014/2003

د/ شرقي محمود
جامعة البليدة

Abstract:

Sectarian hatred and violence in all its kinds increased due to the American occupation from 2003 to 2014. These elements are being accepted and consolidated socially and psychologically and used for political reasons in some large segments in the Iraqi society in general and between Shiites and Sunnis in particular. Not a single day has passed without explosions being heard across the country. Not even the mosques or community places, markets..., travel stations have been spared; without a single distinction between men and women, children or elderly. In this article, i try to study the reasons related to deficiency of the Political security solutions Pursued by the Iraqi government under Prime Minister Nouri al-Maliki since 2003 to 2014. Why we couldn't find any real answers for this? And who is inciting the sectarian Sunni-Shiite conflict? Is it within the country or outside of it?

الملخص:

لقد تزايدت الكراهية والشحن الطائفي، ووتيرة العنف بشتى أشكاله، منذ دخول الاحتلال الأمريكي عام 2003 إلى غاية 2014، وأخذ يرسخ ويجد له استعدادا نفسيا واجتماعيا ويوظف سياسيا لدى فئات واسعة من المجتمع العراقي بصفة عامة وبين الشيعة والسنة بصفة خاصة، حيث بدأت سلسلة لا يكاد يمر يوما دون أن تحدث تفجيرات طالت كل جهات البلاد، ولم تستثنى لا المساجد ولا الحسينيات ولا أماكن التجمعات السكانية، والأسواق ومحطات المسافرين... دون تفريق بين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ. في هذا المقال أحاول دراسة لماذا فشل خيار سياسية الحل الأمني، التي انتهجتها الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء نور المالكي أي خلال الفترة الممتدة 2003 إلى غاية 2014، ولماذا لم تجد لها ترجمة على أرض الواقع؟ ومن يزكي ويحرض على الاقتتال الطائفي السني الشيعي من داخل البلاد ومن خارجها؟

مقدمة:

بعد إسقاط الولايات المتحدة الأمريكية للعراق يوم 2003/04/09، تزايد الشحن الطائفي ورسخ العنف ووجد له استعدادا نفسيا واجتماعيا لدى فئات واسعة من الشعب العراقي ككل فيما بين السنة والشيعية حيث بدأت سلسلة التفجيرات تطال المساجد والحسينيات وأماكن التجمعات السكانية، في الأسواق ومحطات المسافرين ووصلت روح الانتقام حتى مجالس العزاء والمقابر دون تفريق بين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ.

ووفقا إلى إحصائيات نشرها معهد واشنطن في الربع الأول من عام 2011، حيث أشار إلى انخفاض الهجمات الشهرية إلى أدنى مستويات لها، إذ وصلت إلى معدل 358 حادثاً، وهو أقل معدل سنوي منذ عام 2004، وبحلول الربع الأول من عام 2012، كان متوسط عدد الهجمات الشهري قد ارتفع إلى 539، وبحلول الربع الأول من عام 2013، ارتفع معدل الهجمات الشهري إلى نحو 804، وهذه الإحصائيات لا تقدم أدلة على تزايد نشاط المتمردين فحسب بل توفر إثباتات على أنها انتقلت من استهداف الأمريكيين إلى قيام عراقيين باستهداف عراقيين على أساس طائفي⁽¹⁾، للعلم فقد شهد العراق مباشرة بعد الاحتلال في العام 2003 عمليات تهجير اجبارية قائمة على أساس الهوية الطائفية، أثنى كانت أم دينية أم مذهبية، وقد تصاعدت عمليات التهجير وأعمال العنف بشكل كبير بعد أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين في شهر فيفري 2006 وتكثفت وأخذت غطاءً سياسياً وشعبياً واسعاً⁽²⁾.

وقد تركزت معظم الهجمات على القوات الحكومية والمناطق الشيعية، يتبناها غالبا تنظيم "دولة العراق الإسلامية"، الفرع العراقي لتنظيم القاعدة وانتشرت الهجمات التي تستهدف مساجد للسنة والشيعية وقوات الأمن منذ مهاجمة قوات الأمن الاعتصام المنظم في "الحويجة" قرب "كركوك" في أبريل 2013، هذه المواجهات ما بين القوات الأمنية والمتظاهرين دفعت تنظيمات جهادية لتظهر على السطح، ومنها "جيش الطريقة النقيبندية والتي تعتبر المناطق القريبة من الحويجة ومحافظة صلاح الدين معقلاً لهذا التنظيم. من خلال ما تقدم سوف أحاول في هذا الموضوع طرح الإشكالية الآتية:

لماذا لم تحقق السياسات الامنية المنتهجة لدى الحكومة العراقية فيفترة رئاسة نور المالكي الاستقرار؟ ولم تجد لها ترجمة على ارض الواقع؟ ومن يقف من داخل البلاد وخارجها، وراء التحريض عن الاقتتال الطائفي السني الشيعي ويعمل على تفتيت الدولة؟

1- تعاطي الحكومة العراقية مع الوضع القائم:

إن خيار سياسية الحل الأمني التي تنتهجها الحكومة العراقية مع المتظاهرين، نتج عنها الاحتكاك العنيف المباشر، الذي ولد بدوره ردود أفعال غاضبة ومتمردة خرجت عن السيطرة، ومما زاد في تعقيدها تنامي الشحن الطائفي الشيعي السني، كان الأجدر بالقوات العراقية التعامل مع المتظاهرين، ضمن معايير أمنية لغرض التفريق أما الحوار بين المتظاهرين وقوات الأمن يعتبر خطوة خاطئة زادت من الاحتقان، لأن الأطراف السياسية وليس القوات العسكرية المعنية بالتفاوض والحوار، وتجارب النزاعات المحلية توصي بعدم وجود احتكاك ما بين الطرفين.

حادثة الحويجة التابعة لمحافظة كركوك والتي سقط فيها عشرات القتلى والجرحى في عملية اقتحام قام بها الجيش العراقي في ساحة للاعتصام ، هذه الاحداث حفزت أهالي المنطقة والمناطق الأخرى على حمل السلاح ضد الحكومة ودفع شبوخ عشائر المنطقة الغربية بتشكيل "جيش العشائر"، فكانت هذه الاحداث والتطورات تعكس الضعف الذي أصاب أداء حكومة المالكي، والتجارب أثبتت أن قوة العشائر والمليشيات المسلحة لا تظهر إلا بضعف الحكومة المركزية وغيابها وقصور ادائها. ونجد حكومة المالكي تبعد جميع مسؤولياتها، وتتهم التنظيمات المسلحة في سوريا، وتمدد الإرهاب إليها، لكن التقارير الأمنية تكشف بأن جبهة النصرة في سوريا هي نتاج "دولة العراق الإسلامية"، كما أن العنف في العراق كان موجودا قبل الحالة السورية، ومهما بحثنا عن سبب تراجع الأمن في العراق فإن مرد ذلك غياب المقومات الأساسية للأمن والدفاع.⁽³⁾

فلا نستطيع أن نتصور وجود أمن في غياب نظام سياسي مستقر، وهذا واقع الحال لدى الحكومة في العراق، فهذا الأخير يشهد منذ عام 2003، ولحد الآن احتقاناً طائفياً وافتعال أزمات وتدويرها من أجل بقاء أطراف سياسية ذات توجهات إقصائية وغير ديمقراطية في السلطة. وسنركز في موضوع بحثنا على شيعة العراق ودورهم وتأثيرهم فيما يحدث، وقبل ذلك نحاول معرفة هذه الفئة من المجتمع العراقي.

2- أصل الشيعة:

تشكلت الشيعة من حيث هي موقف في الإسلام حول مسألة رئيسية وهي خلافة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكان الخلفاء الأوائل بعد وفاة الرسول عام 632 ميلادي قد اختيروا من بين الصحابة، وقد جاء دور علي بن عبد المطلب بن عم الرسول وصهره كخليفة رابع بين 656 و661، وقد تم اغتياله اثر عملية تمرد فقام حزب بتسمية "الشيعة" بالدفاع عن حقوق وراثته في وجهة الخلفاء الرسميين، ثم أخذ هذا الموقف يتطور ويتفاعل مع الأحداث العربية الإسلامية، إلى غاية نشوء وتفرع عنه مواقف ذات طبيعة فلسفية وفكرية وسياسية، تكونت منها مذاهب و فرق شيعية متعددة بعضها تراجع مع الزمن، وبعضها الآخر تطور واتسعت قاعدته الشعبية، ومازال حتى الآن يحتفظ بكيانه ومنطلقه الفكري، ووصل تعداد أئمة الشيعة اثنا عشر إماما وهم :علي بن أبي طالب، وابنه الحسن، ثم أخوه علي زين الحسين، ثم ابن الحسين علي زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه موسى جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي بن موسى الرضا ثم ابنه محمد بن علي الجواد ثم ابنه علي بن محمد الهادي ثم ابنه الحسن بن علي العسكري، هؤلاء الأئمة الأحد عشر لم يحكم أحد منهم سوى الخليفة علي رضي الله عنه خمس سنوات وابنه الحسن بضعة أشهر وتنازل لمعاوية عن الخلافة، والبقية عاشوا حياة عادية ولم يحكموا⁽⁴⁾.

ولقد تميز موقفهم السياسي أو الطبقي غالبا بالمعارضة، التي كانت تأخذ في كثيرا من الأحيان طابعها العنيف، على شكل معارك وانتفاضات دموية، إما في شكل اضطهاد سياسي وصل إلى حد ارتكاب المجازر البشرية، ومنذ وفاة الإمام الرابع علي بن الحسين الملقب بزین العابدين افتרכת الشيعة إلى ثلاث فرق وهي: الأمامية وهم أتباع الإمام محمد باقر بن زين العابدين، والزيدية وهم أتباع زيد بن علي زين العابدين، الكيسانية وهم أتباع محمد بن حنيفة وهو بن علي بن أبي طالب.والشيعة على اختلاف فرقهم ومذاهبهم ينطلقون نظريا من القول بأن علي بن أبي طالب هو الشخص الأول في المسلمين الذي له الحق في السلطة بعد النبي، وأن هذه السلطة حق إلهي، وليست حقا للناس في اختيار من يصلح لقيادتها، لأن الله وحده يدرك أين تكون مصلحة البشر⁽⁵⁾.

وتتواجد غالبية الشيعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتمثل الزيربية جناحاً آخر أكثر اعتدالاً في الشيعة ولا تقر إلا بخمسة أئمة يختارون طبقاً لمؤهلاتهم الشخصية فالزيربيون ليسوا أسرى التشدد الشرعي للإمامين ويرفضون الإعتقاد بالإمام المنتظر، ولقد وصلت عدة شخصيات من الزيريين في الحكم عبر التاريخ، خاصة بصنعاء في اليمن من 1952 إلى 1962.⁽⁶⁾ أما الإسماعيليون، ثاني أكبر اتباع الشيعة بعد الاثني عشرية وتسمى بالإسماعيلية نسبة إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ويتركز الإسماعيليون في شبه القارة الهندية، سوريا، السعودية، اليمن، وشرق القارة الإفريقية،⁽⁷⁾.

ولقد خرجت الفكرة إلى التطبيق الفعلي بعد قيام الدولة الصفوية (1722/1501) التي ظهرت الدولة كدولة شيعية بعد تمزق الدولة المغولية الشيعية التي أسسها "تيمور لنك" في إيران وبنيت الولاية هناك على عدم شرعية الخلافة الإسلامية أو أي شكل آخر للحكم، ما لم يسمح وبإبارك بها الفقيه الذي ينوب على الإمام المنتظر، وهذا بنص الدستور الذي نص على أن الفقيه من خلال ولايته يسيطر على كافة السلطات، ولا زالت نفس الفكرة معمولاً بها حالياً في إيران حيث يمثل الإمام السلطة ولا تعترض عليه أي سلطة في البلاد⁽⁸⁾.

ولقد عملت الإدارة الأمريكية على استغلال المعارضة في داخل العراق وخارجه مستهدفة تشكيلة العراق العرقية والمذهبية، وكذا الأقليات لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، على اعتبار أن هذا الاستخدام قد يسرع في تقسيم العراق إلى دويلات مما يسهل السيطرة عليه. ولمعرفة الرهانات الأمريكية على خيار الشيعة فإنني سوف أتعرض بالدراسة إلى هذا الجانب على النحو الآتي:

3- دور شيعية العراق قبل وبعد احتلال الكويت:

قبل الاحتلال: منذ أواخر الحكم الملكي في العراق، حدث تغييراً هاماً في الحركة الشيعية السياسية إذ أصبحت تتبنى الإسلام كإيديولوجية لها، وكان طبعياً أن تتبنى بعض المطالب الدينية وأبعاد سياسية وبقيت الخلافات دينية غير أنها تخفي مطالب وسعي الشيعة للسلطة، ولحماية توجهاتهم من حزب البعث القومي العربي اتجهوا إلى الإسلام، الذي من خلاله أكدوا تميزهم عن عرب السنة، فحاول الشيعة تكوين أحزاب سياسية في العراق أبرزها حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس عام 1957، كرد فعل على التحدي الشيوعي والبعثي من أية الله السيد المحسن الحكيم، هذا ما يكشفه الخلاف الديني الذي وقع بين

الشيعة والنظام عام 1970، بسبب اكتفاء الدستور المؤقت حينها بالنص على أن الإسلام دين الدولة "في حين يتضمن الدستور عام 1968 إشارات عديدة للإسلام⁽⁹⁾.

ولقد كانت تحدث مواجهات عدة بين الشيعة والنظام العراقي القائم في تلك الفترة، عندما تشدد المواجهة بين الشيعة والنظام في إيران قبل قيام الثورة الإسلامية، غير أن الحقيقة يجب ذكرها وهي أن شيعة العراق تمسكوا بانتمائهم العراقي بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران خلال السبعينات والثمانينات ولم يؤكدوا فكرة الوحدة بين إيران والعراق أو إقامة ولاية الفقيه. وبعد مشاركة حزب الدعوة قبائل الثورة الإيرانية في انتفاضتي: 1974 و 1977 في النجف و كربلاء، تعرضت لضربات من الحزب البعث الحاكم وتمت تصفية آية الله الصدر⁽¹⁰⁾، الذي يعد رمزا للمعارضة الشيعية في العراق أثناء حكم الرئيس صدام.

- **بعد الاحتلال:** لقد استمرت العلاقة بين الشيعة و النظام يشوبها الخلاف والتوتر رغم محاولة الرئيس صدام حسين تحسين الوضع، بالقيام بزيارات إلى بعض الأماكن المقدسة، وإقامة مشاريع إلى غاية عام 1991، حيث كانت فرصة تحرير الكويت من قبل دول التحالف، وخروج القوات العراقية فرصة مواتية للشيعة للانتفاضة في وسط العراق والجنوب ضد النظام، غير أنهم فشلوا وتعرض الشيعة للمعاينة الجماعية القاسية من قبل النظام في كربلاء والنجف وباقي المدن الشيعية، ورغم ما حدث فإن حزب الدعوة الإسلامية وهو من الأحزاب الإسلامية التقليدية الأساسية، الذي تأسس قبل حوالي نصف قرن حيث تقول أدبياته الرسمية إنه أسس عام 1957، ويرفع شعار استئناف الحياة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية في العراق، وكان المرجع محمد باقر الصدر من كبار مفكره⁽¹¹⁾، وقد أصدر الحزب برنامجا سياسيا سنة 1992، بعيدا عن المطالب المذهبية تمثل أهمها في ما يلي:

- يجب ألا يقوم نظام الحكم في العراق على أساس سلطوي فردي وطبقي وطائفي، أو ممثلا لمجموعة أو فئة معينة، بل يجب أن يكون النظام مجسدا لأهداف الشعب العراقي السياسية بقطاعاته كافة.

- إعادة صياغة قانون الجنسية، بما يصون حقوق المواطنين ومنع سحب الجنسية. نستخلص مما سبق أن الصراع منذ البداية بين النظام والشيعة دوافعه السيطرة على الحكم والسلطة ولا يوجد أي صراع ذو طابع مذهبي. وفي خطوة لاحقة قبيل

حرب الخليج الثانية لجأت الحكومة العراقية إلى عدة أساليب لمعالجة الأمور، كان من أهمها: العودة إلى استعمال الدين كمحفز وعامل لتعبئة الشعب العراقي لمواجهة المشاريع الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، بعد اتهاماتها للعراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتعامله مع تنظيم القاعدة، ونظرا لغياب التنظيمات السياسية والأحزاب بقيت المساجد والأماكن المقدسة الشيعية المجالات الوحيدة القادرة على جمع المواطنين العراقيين واستقطابهم، الأمر الذي يفسر بروزها بقوة في المجتمع بعد الاحتلال، وواصل النظام تضيق الخناق على كل التنظيمات السياسية بما فيها الشيعية وتمثلت آخر مظاهر التصفية في اغتيال آية الله محمد صادق الصدر في شهر فبراير 1999، لأنه رفض سياسة الحكومة التي أرادت إلحاق المرجعية الشيعية تدريجيا بالدولة ومساجد ومزارات الشيعة بوزارة الأوقاف والإشراف على تعيين الأئمة⁽¹²⁾. لقد استطاع حزب البعث توظيف التاريخ لصالحهم والإيحاء بأن الشيعة براء من الاضطهاد، فالمواجهة التي اشتدت ما بين أوائل القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر بين السلطة العثمانية السنية والصفوية الشيعية في إيران، وكلما وفقت إحداها في الإمساك ببغداد كانت تقهر وتأثر بالمذهب الآخر، ولما حسم الأمر أخيرا بانتصار السلطنة، اعتمد العثمانيون على السنة من سكان المدن لإدارة الولايات ما بين كردستان الجنوبية وشمال الخليج، وظل هذا التقليد موجودا فترة البريطانيين وكذا الحكم الملكي واستمر حتى قيام الدولة الحديثة في العراق.

ولقد ألصق حزب البعث وصمة للشيعة بأنهم "طابور خامس للإيرانيين" وفي نفس الوقت ضم إلى أعضاء الحكومة بعض الشخصيات الشيعية لإيجاد تمثيل ضئيل لهم في الحزب والسلطة أذكر من بين هؤلاء "سعدون حمادي"، "نعيم حداد"، "محمد سعيد الصحاف" وللاقتراب من الشيعة ربط نسب الرئيس صدام حسين بالرسول صلى الله عليه وسلم عبر التفرع عن الإمام الحسين وبالتالي فالرئيس من أهل البيت، كما أطلق اسمي "العباس" و"الحسين" على صواريخ سكود، غير أن هذا لم يزل الرفض والاحتقان الشيعي ضد الرئيس صدام ونظامه⁽¹³⁾.

وفي هذه الظروف برزت شخصية شيعة وهو آية الله صادق الصدر الذي دعا إلى مقاومة صدام خلال خطبة الدينية، مما أدى إلى مقتل الصدر واثنين من أبنائه من قبل أجهزة الأمن العراقية أثناء خروجهم من المسجد في المدينة النجف عام 1999، مما أدى

إلى مظاهرات في المناطق مختلفة من العراق، وبقي ابنه الثالث مقتدى الصدر آخر أبناء صادق الصدر الذي يستطيع تعبئة حماسة العراقيين وهو لا يتعدى عمره الثلاثين عاماً.

ولقد أرسل رجاله لتهديد آية الله السيستاني وذلك لأنه يعد من أكثر الشخصيات علماً وشعبية والذي طالب صراحة بخروج القوات الأمريكية من العراق، ومقتدى الصدر يشعر بأن السيستاني يقف له بالند، ولذلك شكل ميليشيا مسلحة أطلق عليها تسمية "جيش المهدي"، لمواجهة القوات الأمريكية، وانتقد المرجعيات الدينية التي سكنت عن الاحتلال الأجنبي، كما حاول كسب السيستاني إلى صفه، غير أن هذا الأخير بقي على حياده وإن كان أقرب إلى المجلس الأعلى، حيث يمثل المؤسسات والنظام في مواجهة الصدر والذي يمثل الغاضبين والمتمردين والمهمشين ومنهم كون جيش المهدي بواسطتها أراد حفظ الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، كما أنشأ محاكم سميت "بالمحاكم الشرعية" مهمتها محاكمة المجرمين وحل النزاعات والخلافات في هذه المناطق، دون تدخل السلطة العراقية ولا إدارة الاحتلال الأمريكي. لكن هذا الوضع لم يستمر فقد خرج عناصر "جيش المهدي" من مرقد الامام علي كرم الله وجهه، الذي كانت تتحصن فيه بعد ان قاموا بتسليم بعض اسلحتهم، وذلك عقب اعلان مقتدى الصدر موافقته على مبادرة اية الله العظمى علي السيستاني لإنهاء الازمة، والاعلان عن تسلم ممثليه لمفاتيح المزارات والمرقد(14).

وقبل تشكيل الحكومة المؤقتة، قام أنصار الصدر بتصعيد المواجهات في العديد من المناطق بالعراق، خاصة ضد القوات الأمريكية، و لقد قابل الأمريكيون تصعيد أتباع مقتدى الصدر بتصعيد مضاد، فقد طالبوا بتسليم الصدر لأنه متورط في اغتيال الشيخ "عبد المجيد الخوائي" العائد إلى العراق بعد سنوات طويلة من المنفى، كما أن المواجهات المسلحة تسببت في تعرض الأماكن المقدسة للهدم الشامل وبعد إنهاء تمرد مقتدى الصدر في مدينة كربلاء من قبل القوات الأمريكية والعراقية، جاء الدور على مدينة النجف غير أن قادة الشيعة رفضوا ذلك، ولحل المشكلة تدخلت شخصيات من أعضاء مجلس الحكم من الشيعة وزعماء العشائر وبعض الشخصيات الدينية الشيعية للتوسط بين مقتدى الصدر والأمريكيين وتوصلت الأطراف إلى صياغة مبادرة شملت عدة نقاط أهمها:

- المحافظة على كرامة مقتدى الصدر كرمز وشخصية عراقية.
- امتناع الأمريكيين على دخول مدينة كربلاء ووضعها تحت قوة مسلحة مكونة من العشائر العراقية(15).

كما خرجت جموع من الشيعة يطالبون بخروج المسلحين من المدينة، غير أن هذه المسيرات لم تعطي نتيجة، فتحركت القوات الأمريكية لاقتحام المدينة غير أنه تدخل السيستاني وطلب من أتباعه التصدي للأمريكيين في حالة تدخلهم فتراجعت القوات الأمريكية، وتم لقاء بين السيستاني ومقتدى الصدر واتفقا على إنهاء النزاع في المدينة وبموجب هذا الاتفاق انسحبت القوات الأمريكية مقابل نزع مظاهر التسلح في المدينة وكذا حل المحاكم الشرعية، غير أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا، حيث عاد مقاتلي جيش المهدي لمدينة النجف بأسلحتهم وسيطروا على مسجد الإمام علي، وقاموا بمهاجمة مراكز الشرطة وكذا المؤسسات الحكومية مما اعتبرته القوات الأمريكية تحديا لها ولجماعة الإمام السيستاني(16).

ولقد احتاجت القوات الأمريكية مدينة الصدر وسيطرة على المدينة الكوفة و كربلاء حتى لا تنقل إليها الاشتباكات بعد تطور المواجهات في النجف، ولقد تسببت هذه الأحداث في سقوط العديد من قوات مقتدى الصدر مما أدى بالشيخ السيستاني إلى التدخل، وتم وقف إطلاق النار وتمكن السيستاني من إقناع مقتدى الصدر بالخروج من الصحن وإنهاء مظاهر التسلح في النجف وتم تكليف قوات الأمن العراقية برعاية امن المناطق المقدسة غير أن هذه الفترات من الهدنة لم تكن دائمة، وكان في كل مرة تتجدد الاشتباكات بين مقاتلي الصدر والقوات الأمريكية، ونتيجة للصراع الطائفي على الحكم الذي زاد من حدته التدخل المباشر لقوات الاحتلال الأمريكية في رسم مستقبل الحكم على العراق، فلقد وردت آراء حاولت أن ترجع صراع مقتدى الصدر مع الإدارة الأمريكية للأسباب التالية:

- عدم اختيار الحاكم في العراق بول بريمر للصدر ضمن مجلس الحكم وأن تعبئة أتباعه يعود لهذا السبب، وأنه شكل من أشكال التهديد للقوات الأمريكية.
- هناك من يتخوفون من أن تسحب مقاومة الصدر المبادرة من المقاومة السنية، بحيث لا تتسبب المقاومة تاريخيا في العراق إلى الفئة السنية في العراق فقط وبمشاركة الشيعة الذين يمثلون غالبية السكان سوف يذكرها التاريخ، وتندثر المقاومة التي يقوم بها السنة خاصة أن مقاومة هذه الأخيرة غير مؤطرة فلا توجد بها قيادة سياسية معلنة تقودها خلافا للمقاومة الشيعية.
- وهناك رأي ثالث يقول إن مقاومة مقتدى الصدر هدفها ترغم الشيعة في العراق وإعادة مركز السلطة الدينية الشيعية إلى جناح الإمام الصدر والد مقتدى الصدر.

ولقد استغل مقتدى الصدر مهادنة علي السيستاني لإدارة الاحتلال، حيث اعتبر هذا الأخير أن المشاركة في التصويت على الدستور العراقي الجديد وكذا المشاركة في الانتخابات يعد نوعاً أيضاً من المقاومة السلمية، لأنه بعد أن يتم تشكيل حكومة عراقية مستقلة عبر الانتخابات يتم بعدها إخراج قوات الاحتلال. كما اعتبرت بعض الأطراف الشيعية السياسية أن الظروف الراهنة لا تسمح بإعلان مقاومة مسلحة ضد قوات الاحتلال، وأن الأمر يرتبط إقامة حكومة عراقية لإدارة البلاد، في انتظار المطالبة بوضع رزنامة دقيقة لخروج قوات الاحتلال، وتشارك أطراف أخرى غير شيعية من السنة والأكراد في نفس التصور، لذا نرى جميع هذه الأطراف شاركت في العملية السياسية والتي سوف أعود إليها لاحقاً للمزيد من الإيضاح.

نستخلص مما سبق أن الشيعة في العراق ليست تياراً واحداً، فهناك مرجعتان مختلفتان ومتناقضتان، فهناك تيار يؤمن بولاية الفقيه، وهناك من لا يؤمن بها، وعليه تختلف الإعتبارات الفقهية والمواقف السياسية، وفقاً لهذه الانتماءات، فليس كل الشيعة في العراق يؤيدون مهادنة الاحتلال، والدليل على ذلك وجود مراجع شيعية تناصر المقاومة السننية مثل جواد الخالصي و"أحمد البغدادي"، كما نستنتج كذلك أن أحمد الجلبي زعيم المعارضة في المنفى قبل الاحتلال غلط الإدارة الأمريكية وأقنعها بأن الغالبية الشيعية العراقية هي غالبية علمانية وأنها سترحب بالقوات الأمريكية و تكون متعاونة ومهادنة لها وعادت الولايات المتحدة لتتركب نفس الخطأ الذي ارتكبته سابقاً مع الإمام آية الله الخميني في إيران، على أنه مجرد رمز ديني لا يتدخل في السياسة، عادت لتكرره في العراق بتصور أن أكبر مرجع شيعي عراقي وهو آية الله علي السيستاني لا يؤيد فكرة المرجعية الدينية في الإطار العام للعمل السياسي والاجتماعي، دون اعتبار لمخالف السيستاني في الرأي بين الشيعة، ومنهم مقتدى الصدر الذي يتخذ نهج والده الإمام الصدر على ارتباط المرجعية الدينية بالعمل السياسي. حتى وإن اعتبرنا أن الإدارة الأمريكية كانت مدركة للاختلافات القائمة بين الفرق الشيعية في العراق وتعلم تمدد قياداتها وتنازعهم على المسؤولية والإشراف على العتبات المقدسة الشيعية، فإنهم راهنوا على الفريق الرفض للتدخل بين الواجبات الدينية والمسؤوليات السياسية غير أن تعقد العلاقة بين الفرق الشيعية المختلفة ومواجهاتها المستمرة مع قوات الاحتلال ظل عقبة أمام إدارة الاحتلال باتت تهدد فعليا بانقلاب الوضع لصالح الأغلبية المؤيدة لمقاومة الاحتلال عسكرياً، خاصة بعد

ارتكاب القوات الأمريكية للعديد من التجاوزات في حق الشيعة بالإساءة إلى رموزهم الدينية واقتحامها المساجد واعتقال القادة الدينيين، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الممارسات المساهمة في المقاومة المسلحة بزعامة مقتدى الصدر، وأخطر ما تتخوف منه الإدارة الأمريكية هو تحالف المقاومة الشيعية مع السنية مما ينجر عنه نتائج وخيمة على إدارة الاحتلال، لأن المقاومة المسلحة في العراق تبقى نتائجها محدودة بدون مشاركة الشيعة وإذا حدث هذا فإن الأمريكيين لن يتمكنوا من إعادة السيطرة بدون تدمير الكامل للعراق مما ترتب عليه نتائج أخلاقية وسياسية يصعب تحديد نتائجها⁽¹⁷⁾.

وبالتالي فخيار الاقتتال والحرب الأهلية في العراق قد يكون ضمن تصورات الإدارة الأمريكية وترك الأوضاع تزداد سوءاً، ليكون البديل الأنسب لها والذي تبعث في اتجاهه دون أن تصرح به مباشرة وهو مشروع تقسيم العراق، وهذا ما ذهب إليه وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر في مقالة يدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات ويرى أن العراق مثل يوغسلافيا التي أنشئت لأسباب جيوسياسية لا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية لذا سوف يتجه نحو التفكك إلى عناصره المكونة، عندئذ ستكون إقامة دول ثلاث مفضلة على حرب أهلية مفتوحة⁽¹⁸⁾.

4- الإستراتيجية الإيرانية في العراق:

لقد انطوت الأهداف الإستراتيجية الإيرانية في العراق على عدة خيارات تصل حد التناقض، وهذا الوضع فرض عليها توظيف عدة بدائل في آن واحد، فهي من ناحية كان هدفها التخلص من نظام الرئيس صدام حسين وهذا ما تحقق لها، لهذا السبب لم تعارض قرار الإدارة الأمريكية بالتدخل في العراق، بل دفعت حليفها بالعراق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الشيوعي) بالانخراط ضمن السياسة الأمريكية خلال فترة الإعداد للغزو، طمعا في قيام نظام حكم جديد يكون موالي لإيران يتمتع فيه الشيعة بالهيمنة على مؤسسات الدولة بحكم عددهم لذا عملت على تشجيع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة وتجمعات سياسية وعشائرية ذات توجهات دينية وطائفية منسجمة مع الاختيارات الإيرانية للمشاركة الفعالة في عملية إعادة تكوين المؤسسات السياسية العراقية، وفي نفس الوقت نجد الحكومة الإيرانية توظف خيارا آخر وهو جعل التدخل العسكري الأمريكي في العراق مكلفا ماديا وعسكريا بحيث تجعل من مغامرة تكرارها في دولة أخرى بالمنطقة محفوفا بالمخاطر خاصة ضد إيران التي تصنفها الإدارة

الأمريكية ضمن الدول "المارقة" التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، فاحتفظت إيران بخيار توظيف مقتدى الصدر وجيش المهدي لتحقيق هذا الغرض⁽¹⁹⁾.

لقد اعتمدت إيران إستراتيجية التغيير القائمة على تشكيل الميليشيات، إذ ما من نقطة وصل إليها النفوذ والدور الإيراني في الدول العربية إلا وعملت على تشكيل ميليشيا عسكرية. فقد حدث ذلك في لبنان والعراق وسوريا واليمن، بحجة المدافع عن مصلحة الطائفة الشيعية المستضعفة ولقد اتضحت الإستراتيجية الإيرانية أكثر في نشر الميليشيات ابتداء من العراق لتنتشر من هناك باتجاه سوريا لتكون أداة إيرانية في تهديد الدول الأخرى (الكويت في فترة والسعودية مؤخراً)، كما ظهرت جلية في اليمن، في حالة الحوثيين الذين شكلوا ظاهرة انشاقية في المجتمع اليمني وباستخدام السلاح. ولقد بلغ عدد الميليشيات المرتبطة بإيران في العراق 14 ميليشيا⁽²⁰⁾، وهي الآن تقاتل علناً في سوريا مع القوات النظامية بمتسارعة حزب الله ومجموعات أخرى قادمة من اليمن وبعض دول الخليج، وهو ما يجعل الاقتتال الحاصل في العراق وسوريا خطراً على كل دول المنطقة.

لقد بدأ الاقتتال السني الشيعي في العراق بتفجير الأحياء السكنية التي يقطنها السكان الشيعة والمساجد والحسينيات، والأماكن العمومية التي يقصدها المواطنون، وتم تفجير ضريحي الإمامين من أئمة الشيعة علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء. والغاية من هذه الأفعال هو إثارة الفتنة لحرب أهلية بين السنة والشيعة، وقبل تفجير ضريحي الإمامين الشيعيين، دعا علي السيستاني، الشيعة إلى عدم الرد بالمثل، ولكن بعد حادث الضريحين انفجر العنف المضاد من جانب الشيعة، وتوسع الاقتتال بصورة بشعة ودون انقطاع، وفي هذا الصدد يقول عبد الخالق حسين: أن الطائفية متأصلة في العراق منذ زمن بعيد، ولكنها بقيت كالبركان الخامد، ينتظر الفرصة المناسبة لينفجر، والذي أبقى هذا البركان خامداً هو قمع الحكومات المتعاقبة، فما أن سقط حكم البعث الجائر، وأزيل القمع حتى حصل الانفجار، لذا فمن الخطأ الفظيع الاعتقاد أن الطائفية جاء بها الأمريكان، بل كل دورهم يتمثل في كونهم أنهم أسقطوا حكم البعث، وأزالوا القمع الطائفي، وجلبوا معهم الديمقراطية والحرية اللتين لم يألفهما العراقيون طوال تاريخهم المكتوب، وطبقوها بسرعة دون المرور بفترة انتقالية لتحضير الشعب لها⁽²¹⁾.

ويرى المتتبعين لما يحدث من اقتتال داخلي في سوريا أنه صراع طائفي، وامتداد لما يحدث في العراق ويفسرون الموقف الإيراني الداعم لنظام الرئيس بشار الأسد

على أنه جزء من سياسات شيعية أكبر. وأصبحت التوترات الطائفية التي عادت إلى لبنان وتوسعتها إلى دولة البحرين وباكستان وغيرها من الأماكن، التي توجد فيها مجتمعات شيعية كبيرة تشكل خطراً كبيراً على السلام والاستقرار في المنطقة.

5- مسؤولية كل من الولايات المتحدة ودول الجوار في الاقتتال الطائفي بالعراق:

لقد تباينت سياسات دول الجوار تجاه الأزمة العراقية التي أدت إلى الحرب ضد العراق، حيث انقسمت آرائها ومواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأميركي (الكويت وقطر على سبيل المثال) إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتتديد الواضح بهذا المخطط (سوريا على سبيل المثال) مروراً بمواقف أخرى متباينة تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلاف ظاهرها عن باطنها (مصر والسعودية والأردن على سبيل المثال⁽²²⁾). كما نذكر في هذا الصدد كيف تم توظيف الفتاوى الدينية للتحريض على "الجاد" من طرف علماء الدين السعوديين للقتال في العراق وكلها عوامل ساهمت في إشعال نار الفتنة والاقتتال الطائفي بين السنة والشيعية. ولقد اعتبر رئيس الوزراء العراقي السابق نور المالكي أن ما يحدث في العراق الآن يندرج ضمن محاربة "الإرهاب" دون أن يقدم توضيح وحد فاصل بين مطالب العشائر، التي تبدو مشروعة وحق الدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم وبين إرهابي تنظيم القاعدة وهذا لن يؤدي سوى إلى المزيد من الضحايا والعداء بين الشعب العراقي الواحد ولقد زاد الأمر تعقيداً، كما سلف الذكر، المساندة العسكرية الإيرانية السخية وكذا والغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وذلك بتقديم الأسلحة والذخائر وحتى طائرات بدون طيار غير انها تراجعت هذه المساعدات نظراً لرفض نور المالكي التتحي وتسليمه للسلطة بشكل سلمي لخليفته حيدر العبادي، غير أن قبوله التتحي سيوسع دائرة المساعدات العسكرية الامريكية امام التهديدات التي تواجه العراق وتداول تمزيقه⁽²³⁾، فالأوضاع في العراق متوترة وخطيرة وقضاياها معقدة ومركبة على مختلف المستويات، كون الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها العراق، جعلت عمليات الاغتيالات الفردية والجماعية، ضمن الأحداث التي تعود المواطن العراقي على مشاهدتها وسماعها يومياً وهنا تكمن خطورة الأزمة الوطنية، في ظل غياب حتى الآن بوادر للإرادة السياسية الوطنية الصادقة، التي تجمع بين مختلف مكونات الشعب العراقي ولا تفرق.

الخاتمة:

إن الإدارة الأمريكية التي استبدلت إستراتيجية الاحتواء والقوة الصلبة بالقوة الناعمة، ومعها دول الجوار تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية فيما يقع من اقتتال بين السنة والشيعية في العراق، مما قد يزيد من توسيع الصراع المسلح الدائر حاليا في سوريا وامتداد أعمال الإرهاب والتفجيرات إلى لبنان، وهناك مناطق أخرى مرشحة لدخول هذه الدوامة الطائفية البغيضة، والمستفيد الأول من كل هذا التمزق العميق والصراع الطائفي الذي لا يوجد ما يبرره لدى دول المنطقة، الا الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الإستراتيجية إسرائيل.

نستخلص أيضا انه قد طغى المتغير الأمني على العلاقات الأمريكية العراقية بعد انسحابها، من خلال استمرار دورها في دعم وتعزيز التعاون العسكري مابين الدولتين ولاسيما في إطار اعادة بناء وتسليح الجيش العراقي، والتعاون المشترك في أطار الاتفاقية الأمنية، وفي مجال مكافحة الإرهاب لمرحلة مابعد الانسحاب الامريكي عام 2011.

لكن يجب ان نذكر ان السياسات الداخلية الممارسة منذ 2003، قائمة على المحاصصة والعشائرية التي تغذيها التفرقة المذهبية والعنصرية، زادت في حدة الصراع بكل اشكاله، مما عمقته أكثر وجعلت بهذه السلوكات السياسية يزداد تطرفا ويفيض عبر حدود العراق الإقليمية وكذا الدولية.

وإذا ارادت حكومة رئيس الوزراء القادم الجديد، حيدر العبادي ألا يكون مصير خيارتها السياسية مثلما ألت اليه حكومة المالكي، فهي ملزمة بما يلي:

- عدم الاكتفاء لمواجهة الأزمة، بتشكيل حكومة ائتلاف وطني، بل لابد من التوفيق بين أكبر عدد من الشعب العراقي، خاصة في محافظات الأغلبية السنية.
- احداث اليات الممارسة الديمقراطية عمليا، ووضع نهاية لسياسة المحاصصة والتمييز الطائفية المنتهجة بصورة قطعية وصارمة.
- الافراج عن المساجين السياسيين، والمعتقلين بدون أحكام، وإصلاح أداء العدالة.
- ابعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون المدنية.

قائمة المراجع:

- ¹ - إسماعيل الفاضل: العنف الطائفي في العراق نتاج محلي. على الموقع الآتي:
<http://www.aliraqtimes.com/ar/print/10774.html>
- ² - يحي الكبيسي: التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق. على الموقع
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/11/2013111885128924150>
- ³ - جاسم محمد، تأجيج الصراع الطائفي في العراق، نشر يوم 20/06/2013، على الموقع
<http://almadapaper.net/ar/news/446356/>
- ⁴ - عبد الله المسلم، ماذا تعرف عن الشيعة، موقع الراصد الطبعة الثانية، ب د ن، 2009، ص 11.
- ⁵ - حسن مروءة، النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية: المعتزلة-الاشعرية-المنطق. ط2؛ الجزائر: دار الفارابي، المجلد الثاني، 2002، ص34، 35.
- ⁶ - محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، ب ت، الشيعة الأمامية (الإثني عشر)، ص231.
- ⁷ - سامح عسكر، التعرف علي مذهب الإسماعيلية من خلال سميتّه وعقيدته ونشأته ووصاياه، نشر على الموقع: <http://azhar.forumegypt.net/t574-topic>
- ⁸ - نفس المرجع، ص 231.
- ⁹ - دستور الجمهورية العراقية المؤقت: 1968، المادة الأولى والرابعة.
- ¹⁰ - سعد ناجي جواد، الوضع العراقي عشية الحرب. ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2004، ص218.
- ¹¹ - محمد عبد الجبار نظرة تحليلية لخريطة المعارضة العراقية وتضاريسها، نشر على الموقع <http://www.aljazeera.net/home/print/466530fd-2014/10/17>
- ¹² - نفس المرجع، ص 362.
- ¹³ - فتحي العفيفي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة. ط1؛ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005، ص 108.
- ¹⁴ - جريدة الشرق الأوسط، ميليشيا «جيش المهدي» تنسحب والشرطة العراقية تسيطر على النجف، السبت 28 أوت 2004، العدد 9405.
- ¹⁵ - التقرير الإستراتيجي العربي، 2004/2005، "العراق من نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة" مؤسسة السياسة الدولية، الأهرام القاهرة، ص341.
- ¹⁶ - نفس المرجع، ص342.

¹⁷-Hicham Ben Abdallah El Alaoui : " Face a l'occupation Américaine de l'IRAK : Le Monde Arabe au pied du mur."Le Monde diplomatique, octobre, 2003, p 19.

¹⁸ - عصام نعمان، العراق على مفترق التعدد والتوحد المتغيرات والتحديات والخيارات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2004، ص 549.

¹⁹ - التقرير الاستراتيجي العربي: 2004 / 2005، مرجع سابق، ص 340.

²⁰ - طلعت رحيم، "الميليشيات: جوهر الإستراتيجية الإيرانية"، على موقع:

<http://www.almoslim.net/node/195019>.(05/12/2013).

²¹ - عبد الخالق حسين، "من المسؤول عن الاقتتال الطائفي في العراق؟". مقال على

الموقع: (2014/06/05 <http://www.abdulkhaliqhussein.nl/?news=485>).

²² - سليمان تقي الدين، تحولات المجتمع والسياسة أفكار من عالم جديد. ط1؛ بيروت: دار

الحدثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، ص 43.

²³ - بغداد الوكالات، واشنطن: انسحاب المالكي من السلطة سيزيد حجم المساعدات العسكرية

الامريكية للعراق، الموقع (2014 / 08/15)